

تراجع أسعار النفط يدفع معظم بورصات الخليج للإغلاق على انخفاض



أغلقت معظم أسواق الأسهم في الخليج على انخفاض الخميس بالتزامن مع هبوط أسعار النفط، مع توخي المستثمرين الحذر قبل صدور بيانات التضخم الأمريكية التي ستؤثر على خطط مجلس الاحتياطي الاتحادي بشأن الزيادة المقبلة في أسعار الفائدة.

وواصلت أسعار الخام، المحفز الرئيسي للأسواق المالية في الخليج، خسائرها للجلسة الرابعة على التوالي حيث أثار تجديد الصين قيود كوفيد-19 القلق بشأن الطلب على الوقود في أكبر مستورد للخام في العالم.

وتعرضت السوق لضغوط إضافية يوم الأربعاء من ارتفاع كبير في مخزونات الخام الأمريكية إذ زادت بمقدار 9.3 مليون برميل، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ يوليو/تموز 2021.

وانخفض المؤشر الرئيسي في السعودية 1.7% ليتراجع للجلسة الثالثة على التوالي، متأثراً بهبوط سهم البنك الأهلي السعودي أربعة بالمئة.

كما سجل المؤشر خسارته الأسبوعية الثالثة بنسبة 2%. ومع هبوط يوم الخميس، بدد المؤشر مكاسبه على مدار العام وانزلق إلى المنطقة السلبية.

ومن بين الأسهم الخاسرة الأخرى، انزلق سهم الشركة السعودية للكهرباء 4.4% بعد انخفاض الأرباح الفصلية.

وكشف إفصاح تنظيمي الخميس أن صندوق الاستثمارات العامة سيبيع حصة 10% من شركة مجموعة تداول السعودية، المالك والمشغل لبورصة المملكة، من خلال عملية بناء سجل أوامر مسرّعة.

وكشف إفصاح تنظيمي يوم الخميس أن صندوق الاستثمارات العامة سيبيع حصة 10% من شركة مجموعة تداول السعودية، المالك والمشغل لبورصة المملكة، من خلال عملية بناء سجل أوامر مسرّعة.

وفي قطر، تراجع المؤشر 0.8% إذ انزلت معظم الأسهم على المؤشر إلى المنطقة السلبية بما في ذلك سهم بنك قطر الوطني، أكبر بنوك الخليج، الذي انخفض 1.8%.

وقال "روبرت وولف" مدير العمليات في إمبوريوم كابييتال إن المتداولين يعملون على تأمين مكاسبهم مع استمرار انخفاض أسعار الغاز الطبيعي وإن السوق قد تظل متأثرة بأداء أسواق الطاقة بشكل عام.

وأغلق مؤشر الأسهم الرئيسي في دبي دون تغيير يذكر.

وتقتفي البنوك المركزية في السعودية والإمارات وقطر أثر خطوات مجلس الاحتياطي الاتحادي وتقتفي أثر تحركاته بشأن أسعار الفائدة إذ أن عملاتها مرتبطة بالدولار.

وخارج منطقة الخليج، تراجع مؤشر مصر للأسهم القيادية 0.2% متأثراً بهبوط سهم البنك التجاري الدولي 4.7%.

وأظهرت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يوم الخميس أن التضخم السنوي بالمدن ارتفع بأكثر من المتوقع في أكتوبر تشرين الأول إلى 16.2%، مسجلاً أعلى مستوى في أربع سنوات.